

## الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

.

هذا المذهب في الجملة إلا ما استثنى من الأجير والطئر ونحوهما وعليه الأصحاب وقطع به كثير منهم وقدمه في الفروع وغيره .

قال في الرعايتين والفروع والحاوي وغيرهم يشترط معرفة الأجرة فإن كانت في الذمة فكثمن والمعينة كمبيع .

وعنه تصح إجارة الدابة بعلفها .

وتأتي هذه الرواية ومن اختارها بعد أحكام الطئر .

فائدتان .

إحداهما لو جعل الأجرة صبرة دراهم أو غيرها صحت الإجارة على الصحيح من المذهب صحه في النظم وغيره كما يصح البيع بها على الصحيح كما تقدم . وفيه وجه آخر لا تصح .

وأطلقهما الزركشي وهو كالبيع قاله في الفروع وغيره وصح الصحة في البيع فكذا هنا وأطلقهما في الرعايتين والحاوي الصغير .

الفائدة الثانية قال في التلخيص والرعاية وإن استأجر في الذمة طهرا يركبه أو يحمل عليه إلى مكة بلفظ السلم اشترط قبض الأجرة في المجلس وتأجيل السفر مدة معينة . زاد في الرعاية وإن كان بلفظ الإجارة جاز التفرق قبل القبض وهل يجوز تأخيره يحتمل وجهين انتهى .

تنبيه تقدم في أول باب المساقاة هل تجوز إجارة الأرض بجنس ما يخرج منها أو بغيره فليعاود .

وتقدم أيضا في أثناء المضاربة لو أخذ ماشية ليقوم عليها بجزء من درها ونسلها وصوفها وبعض مسائل تتعلق بذلك